

عشر سنوات على احتلال العراق

١٠ - ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

# تداعيات غزو العراق على الخيارات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد السعيد إدريس

# تداعيات غزو العراق على الخيارات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات. يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦ - الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧ - الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٧٤ ٤٤٨٣١٦٥١

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## المحتويات

عشر سنوات على احتلال العراق .....	١
١٠ - ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣ .....	١
مقدمة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والإشكالية العراقية .....	١
تداعيات الغزو والاحتلال الأميركي للعراق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .....	٤
١- تهديد الأمن الداخلي والاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .....	٤
٢- فرض حتمية التغيير والإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي .....	٦
٣- الظهور القوي للنفوذ وللقدرة العسكرية والسياسية الإيرانية .....	٨
٤- فرض نظام جديد للأمن الخليجي .....	١٠
الاستجابات الإستراتيجية الخليجية .....	١٢

مكتبة  
البحر  
العلمية

## مقدّمة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والإشكالية العراقية

كان العراق، ولا يزال، يُنظر إليه خليجياً (إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) مصدرًا رئيسًا للتهديد، سواءً لما يُعرف بـ "الأمن الوطني" لتلك الدول، أو لما يُعرف بـ "الأمن الإقليمي" الخليجيّ. كان العراق هكذا أثناء هيمنة بريطانيا على الخليج أمنياً وسياسياً واقتصادياً. وبقي هكذا بعد الانسحاب البريطاني الرسمي من الخليج عام ١٩٧١ وانتقال الهيمنة على الخليج من بريطانيا إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة، واستمرّ هكذا باستثناء السنوات الثماني للحرب العراقيّة - الإيرانيّة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، عندما تحالفت بعض دول المجلس مع العراق ضدّ إيران في هذه الحرب، بعد أن كانت تتحالف مع إيران ضدّ العراق منذ الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ وحتى سقوط نظام الشاه تماماً وتأسيس الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة في ١١ فبراير/ شباط ١٩٧٩ باستثناء عامين أو ثلاثة، وبالتحديد مع انعقاد أوّل اجتماع خليجيّ موسّع لوزراء خارجية دول النظام الإقليميّ الخليجيّ الثمانيّة (دول مجلس التعاون الخليجيّ + إيران + العراق) الذي عُقد في العاصمة العمانية مسقط، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦، لبحث نظام الأمن الإقليميّ الخليجيّ، وهو أوّل وآخر مؤتمرٍ عُقد على هذا المستوى حتى الآن وضمّ هذه الدول لبحث تلك القضية.

لقد دخلت المملكة العربية السعودية مع إيران في تحالفٍ غير معلّنٍ ضدّ العراق وتحت مظلة "إستراتيجية الركيزتين المتساندتين" الأميركيّة بعد أن قرّرت الولايات المتّحدة الأميركيّة أن تملأ فراغ الانسحاب البريطانيّ من الخليج بعد عام ١٩٧١. لكنّ السياسة الخارجيّة الأميركيّة كانت محكومةً في ذلك الوقت بما كان يُعرف بـ "مبدأ نيكسون" الذي جاء ترجمةً للهزيمة الأميركيّة في فيتنام ومنع إرسال قواتٍ عسكريّةٍ أميركيّةٍ إلى خارج الولايات المتّحدة. ولذلك ، وفقاً "لمبدأ نيكسون" اعتمدت قاعدة اختيار قوّة إقليميةٍ صديقةٍ تُسلّح وتُعدّ لتقوم بمهمّة حماية المصالح الأميركيّة في الأقاليم ذات الأهمية القصوى بالنسبة للولايات المتّحدة. ونظرًا لأنّ إقليم الخليج يُعتقد أنّه منطقة "مصالح حيوية" أميركيّة، فقد اختير الحليف الإيرانيّ ليقوم بمهمّة "شرطيّ الخليج" للدفاع عن المصالح الأميركيّة في المنطقة وكانت تضمّ بالتحديد: النفط، وإسرائيل،

والحكومات الخليجية الصديقة ضد أربعة مصادر تهديد أساسية في ذلك الوقت وهي: الاتحاد السوفييتي (لمنعه من الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج عبر الأراضي الإيرانية)، والشيوعية العالمية، وحركة القومية العربية الراديكالية الناصرية أولاً، والبعثية في مرحلة لاحقة، وأخيراً العراق (حليف الاتحاد السوفييتي وصاحب الأيديولوجية الانقلابية ضد النظم العائلية الحاكمة في الخليج). ونظراً للخصوصية الشديدة لإقليم الخليج ومكانة الإسلام لدى شعبه (العربي والفارسي)، فقد أقحمت المملكة العربية السعودية، لمكانتها الروحية عند المسلمين عموماً، لتكون شريكاً لإيران في "إستراتيجية الركيزتين المتساندتين": الركيزة العسكرية الإيرانية، والركيزة الروحية أو المعنوية السعودية لحماية المصالح الأميركية من مصادر التهديد المذكورة، ومن بينها العراق.

وبسقوط نظام الشاه في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، ظهرت إيران مصدرًا أساسياً للتهديد في الخليج، بعد أن تحولت إلى قوة معادية للولايات المتحدة الأمريكية (الشیطان الأكبر)، وللکیان الصهيوني (نظام احتلال القدس) ولحلفاء واشنطن في الخليج (الدول الخليجية المجاورة وفي صدارتها المملكة العربية السعودية). وبعد أن طرحت مشروعاً سياسياً إسلامياً راديكالياً يختلف جذرياً عن مشروع الإسلام المحافظ السعودي، واعتمدت سياسة تصدير الثورة لإسقاط نظم الحكم الموالية للأميركيين في المنطقة، الأمر الذي دفع بالمملكة العربية السعودية لتتحالف مع العراق ضد إيران، خصوصاً بعد أن وصل صدام حسين إلى رئاسة جمهورية العراق عام ١٩٧٩، وأصدر بيانه الشهير الخاص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتعامل مع دعوة الوحدة العربية هدفاً آجلاً وليس عاجلاً، وهو ما يعني إرجاء أولوية هذه الدعوة لصالح علاقات التضامن مع الدول العربية "الشقيقة".

من هنا كان المدخل لإحداث انقلابٍ جذريٍّ في خريطة التحالفات والصراعات في إقليم الخليج. فبعد أن تحالفت السعودية مع إيران (القوة العسكرية الأكثر تهديداً) ضد العراق (الأضعف عسكرياً) في اتجاهٍ معاكسٍ تماماً لمقولات نظرية توازن القوى التقليدية بسبب ما كان يمثلته العراق من خطرٍ أيديولوجيٍّ يتهدد شرعية نظم الحكم العائلية الوراثية في السعودية ودول الخليج الأخرى، عادت السعودية بعد سقوط نظام الشاه، لتتحالف مع العراق (الأقوى عسكرياً بعد انهيار جيش الشاه تحت ضربات الثورة الإيرانية) ضد إيران (الأضعف عسكرياً لكن الأخطر أيديولوجياً) على شرعية نظم الحكم الخليجية).

وكانت الحرب العراقية - الإيرانية هي محصلة التحالف السعودي - العراقي الجديد على مدى ثماني سنوات، شهدت الحرب العراقيين العراق وإيران، لكنّ الغزو واحتلال العراق للكوييت في ٢ أغسطس/ آب ١٩٩٠ حوّل العراق من حليف، إلى مصدر تهديدٍ محتملٍ، بل إلى مصدر خطرٍ مؤكّدٍ . ومن هنا جاء التحالف الأميركيّ - الدولي مع السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليؤسّس لمرحلةٍ جديدةٍ من علاقة دول مجلس التعاون الخليجيّ بالعراق مصدرًا للخطر. لكنّ الغزو الأميركيّ للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من نتائجٍ وتداعياتٍ وضعت دول المجلس أمام خياراتٍ إستراتيجيةٍ شديدة الصعوبة، لأنّ تلك النتائج والتداعيات جاءت على عكس ما كان متوقّعًا. فإذا كانت قد أسقطت طاغيةً فإنّها وضعت دول مجلس التعاون الخليجيّ وجهًا لوجهٍ أمام تحدياتٍ ومخاطرٍ جديدةٍ أبرزها بالطبع الخطر الإيراني الذي أضحى يصول ويجول دون كايح إقليميّ.

هذه الورقة (الموجزة) تهدف إلى الإجابة على مجموعةٍ من التساؤلات المهمة التي لها علاقةٌ مباشرةٌ بالخيارات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون التي فرضتها النتائج والتداعيات المتركمة للغزو الأميركي للعراق واحتلاله؛ وأوّل هذه التساؤلات يتعلّق بما فرضه الغزو والاحتلال الأميركيّ للعراق من تحدياتٍ لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثاني هذه التساؤلات يتعلّق بالخيارات الإستراتيجية التي فرضها الغزو والاحتلال الأميركي للعراق، وإلى أيّ مدى اختلفت مع الخيارات السابقة وما كان مأمولًا من نتائج لإسقاط النظام العراقيّ؟ وإلى أيّ مدى كانت خياراتٍ صائبةً على ضوء ما هو مستحدّثٌ من تحدياتٍ نتيجةً للانسحاب الأميركي من العراق والتحوّلات الجديدة في الإستراتيجية الكونية الأميركية، وأخيرًا نتيجةً للحراك الثوري العربي الذي مايزال يتفاعل بوتائرٍ متباينةٍ في الوطن العربي دون استثناءٍ لإقليم الخليج.

## تداعيات الغزو والاحتلال الأميركي للعراق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن رصد أربعة تداعياتٍ مهمّةٍ نتجت عن الغزو والاحتلال الأميركي للعراق أوّلها، الانعكاسات السلبية لتدمير الجيش وقدرات الدولة في العراق وظهور عراقٍ جديدٍ مفعمٍ بالصراعات الطائفية والعرقية على الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وثانيها، الظهور القوي للنفوذ الإيراني في العراق وهو النفوذ الذي أخذ يتقوى إقليمياً في الخليج وسورية ولبنان وفلسطين وجعل من إيران خطراً غير مسبوقٍ على التوازن الإقليمي في الخليج خصوصاً في ظلّ تنامي القدرات النووية والعسكرية الإيرانية. وثالثها، فتح أبواب دعوة التغيير والإصلاح السياسي والديمقراطي في معظم دول المجلس، رابعاً وأخيراً، فتح معادلة الأمن الإقليمي الخليجيّ على مصراعيها أمام خياراتٍ وأفاقٍ جديدةٍ، وتكاليفٍ سياسيةٍ وماديةٍ غير مسبوقَةٍ.

### ١ - تهديد الأمن الداخلي والاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كان من أهمّ وأبرز التداعيات التي نتجت عن غزو العراق واحتلاله وهيمنة الأميركيين على قراره السياسي، و دور الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر في فرض معادلة المحاصصة السياسية على مكونات العراق، وتمكين القوى المعارضة الموالية للغزو من السيطرة على النظام الجديد، نتائج شديدة الخطورة على هيكلية الدولة والمجتمع في العراق وعلى الأخصّ ما يتعلّق بالظهور القوي للتيارات الإسلامية الشيعية والسنية، وتكوين مليشياتٍ طائفيةٍ مسلحةٍ واندلاع الصراع الداخليّ على أساسٍ طائفيّ. لم تبق هذه النتائج محصورةً داخل العراق بل امتدّت إلى جواره الإقليميّ والخليجيّ على وجه الخصوص.

قد أخذ هذا التنازع الطائفيّ مظهرين أحدهما إيجابيّ تمثّل في الظهور السياسيّ القويّ للشيعية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. وهذا الظهور كانت له آثارٌ إيجابيةٌ من منظور دعم مطالب الشيعة في كثيرٍ من دول المنطقة وخاصةً دول الخليج العربية الأخرى في الإصلاح السياسيّ والمواطنة المتساوية، ومن ثمّ دعم هذا التطور فرضيةً أنّ الإصلاح السياسيّ الحقيقيّ يتوقّف على العوامل الداخلية وليس على الوعود الأميركية، كما نجمه في ما يأتي:

أولاً: لم يدعم الظهور السياسي القوي للشيعة في العراق مطالبهم بالإصلاح السياسي والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات فقط، لكنه دعم الوزن السياسي النسبي للشيعة في القرار السياسي، ومن ثم خلق بعض الحساسيات داخل عددٍ من الدول إزاء إيران، وإزاء النشاط السياسي للجمعيات والمنظمات الثقافية والسياسية الشيعية. فقد تزايدت هواجس الأجهزة الأمنية بصفة خاصة وهي التي باتت أميل إلى الربط بين الأنشطة السياسية والثقافية للشيعة في أقطارها وبين دور إيراني مُحتمل في الشؤون الداخلية وهو دور مرفوض. وينعكس هذا الرفض سلبياً على العلاقة بين نظم الحكم والمواطنين الشيعة.

ثانياً: إن المظهر السلبي لتنامي دور الإسلاميين في التنازع على السلطة داخل العراق، فهو ناتج عن انخراط قوى إسلامية سنية في المقاومة العربية ونجاح بعض أجنحة وفرق تنظيم "القاعدة" في التغلغل داخل العراق خاصةً بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" بزعامة أبو مصعب الزرقاوي. هذا التطور فتح أبواب التطوع أمام كثير من الشباب العرب للمشاركة في المقاومة الوطنية والإسلامية ضد الاحتلال الأميركي - البريطاني للعراق. وكان هذا الانخراط بداية ظهور جماعات "العائدين من العراق" على غرار "العائدين من أفغانستان" أو "الأفغان العرب"، الذين أخذوا يعودون إلى بلادهم في توجّه لنقل المعركة ضدّ الأميركيين من العراق إلى الدول العربية الموالية لواشنطن.

لقد تحوّلت الساحة العراقية منذ بداية عام ٢٠٠٥ من معقل لإيواء المتطوعين العرب والمسلمين وتدريبهم واستيرادهم، إلى ساحة تخريج ومركز تصدير لهم إلى الدول الأخرى، خاصةً تلك المجاورة للعراق، مثل السعودية والكويت والأردن. فبينما كانت مراكز أجهزة المخابرات الغربية تحاول رصد أماكن توجع هؤلاء المتطوعين وأعدادهم وتحركاتهم، إذا بها ترصد عمليات اختفاء المئات منهم بالجملة. بل إن تقارير أجهزة المخابرات الغربية أشارت في أواخر يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى خروج نحو ٢٠٠ مقاتلٍ عربيٍّ من العراق خلال هذا الشهر فقط.

وعلى الرغم من أنّ دول جوار العراق، قامت بإغلاق حدودها مع العراق، إلا أنّ التقارير الميدانية أشارت إلى أنّ عدداً غير قليلٍ من الذين تسلّلوا سابقاً إلى العراق عادوا إلى بلادهم، وأنّ عدداً منهم يقدمون خدماتهم إلى النشيطين المحليين تمهيداً للتخصير لعمليات جديدة ضدّ المصالح الغربية في المنطقة وأنظمة الحكم الوطنية. وقد عبّرت أجهزة المخابرات في عدة دولٍ عربية



وإسلامية عن مخاوفها من أنّ استقرار الأوضاع في العراق، قد يؤدي إلى الإخلال بالأوضاع الأمنية في هذه الدول، خاصة دول الجوار، ولا سيما بعد أن تنتهي المقاومة فيفي العراق ويعود الباقون إلى بلادهم محمّلين بمزيدٍ من الأفكار الأيديولوجية ضدّ نُظُم الحكم فيفي بلدانهم، ويكون لهم تأثيرٌ كبيرٌ على المواطنين المحليين، كما كان الحال عندما عاد الأفغان العرب إلى بلادهم من أفغانستان، وكانوا مصدر إعجاب المواطنين العاديين. وقد ازدادت خطورة الأمر عندما اكتشفت قوّات الأمن في إحدى دول الجوار الخليجيّة كمياتٍ ضخمةً من الأسلحة والذخائر جاهزةً للتهريب إلى داخل البلاد عبر منفذ الحدود مع العراق.

## ٢- فرض حتمية التغيير والإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي

إنّ الإصلاح السياسي الداخلي في الدول العربية وخاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحدٌ من أهمّ المجالات التي تعرّضت للتأثر بالغزو والاحتلال الأميركيّ للعراق وتداعياته في ظل التوجّه الأميركيّ الجديد بجعل الإصلاح السياسي في المجتمعات العربية المدخل الرئيس لبناء الشرق الأوسط الجديد الذي أرادته واشنطن، ورأته ضروريًا لقيم وأمن الأميركيين.

وعندما نقول التوجّه الأميركيّ الجديد يدعم مسيرة الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي فإنّ هذا يعني أنّ الولايات المتحدة لم تكن في ما مضى مع هذا الدعم ولم تكن ترى في غيابه تهديدًا لا لقيم ولا لأمن الأميركيين. وقد اعترف ويليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية الأميركيّ بهذه الحقيقة في مقالٍ نشره تحت عنوان "التغيير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط" بقوله إنّ "القول إنّنا لم نُؤل إطلاقًا اهتمامًا كافيًا لما ينطوي عليه تحقيق انفتاح بعض الأنظمة السياسية المتجمّدة، على المدى الطويل، من أهميّة خصوصًا في العالم العربيّ، هو انتقادٌ منصفٌ لكل جهدينا خلال تلك السنوات". لكنّ الجديد أيضًا في مقال بيرنز هو اعترافه بأنّ الاهتمام بتحقيق إصلاح سياسي وتغيير ديمقراطيّ في العالم العربي ليس مجرد مسألة قيم أميركية، أو ضمان حقوق الإنسان الأساسية، على الرغم مما لهذين الاهتمامين من أهميّة فُصوى، إنّهُ أيضًا مسألة مصالح أميركية واقعية. فهُمّ ويليام بيرنز لكون الإصلاح السياسي في العالم العربي مصلحةً أميركيةً في الأوضاع والأوضاع والأوضاع والأوضاع الراهنة يأتي من

إدراكه بأنّ "النظم التي لا تجد سبيلاً للتكيف مع تطّعات شعوبها إلى المشاركة ستُصبح أنظمة هشة قابلة للاختراق، ولا يتمنّع الشرق الأوسط بأيّ حصانة من هذه الحقيقة تميّزه عن أيّ جزء من العالم".

الأهمّ من ذلك هو الاقتناع بأنّه إذا كانت حرب الخليج الثانية قد حدثت لحماية الأوضاع القائمة في المنطقة فإنّ حربه الثالثة (الغزو الأميركي للعراق) قد شنت لتدمير هذه الأوضاع، وخلق واقع جديد وإحداث تغييرٍ أوسع على الأرض يصعب أن يصبّ لمصلحة النظم الحاكمة في دول المنطقة. فهذه النظم خلقت فراغاً خطيراً وتخلّت عن دورها وفُرصتها في أن تكون لها كلمة في عملية التغيير المطلوبة.

هذه الرؤية ترى أنّ دول الخليج ظلّت طيلة الـ ٣٠ سنة التي سبقت غزو العراق واحتلاله مشغولة بحماية الوضع القائم فيها واحتواء مختلف المخاطر المحليّة والخارجية، بدءاً من القومية العربية، إلى القضية الفلسطينية، مروراً بالثورة الإسلامية في إيران، وتهديدات العراق العسكريّة، فضلاً عن تفاقم المشكلات السكانيّة والاقتصادية في الداخل، ولم تُحظ أيّ من تلك القضايا والمشكلات بتفكيرٍ جديٍّ ورؤيةٍ إستراتيجيةٍ فعليّةٍ بعيدة المدى. فقد كانت السياسة الشائعة إمّا شراء ولاءاتٍ مختلفٍ للاعبين أو إيجاد طرقٍ لكسب الوقت بأمل أن تحلّ المشكلات نفسها.

كما ترى هذه الرؤية أنّ المنطقة تُواجه اليوم النتائج المترابطة لردود الفعل المتأخّرة على سلسلة طويلةٍ من المخاطر، التي كانت تُعتقد "مخاطر حاضرة" في حينها، والحلّ يكمن في ضرورة تبنّي حزمةٍ من الإجراءات تشكّل في ما بينها إستراتيجيةً شاملةً وموحدةً حتى وإن كان تنفيذها على مراحل، ويأتي في مقدّمتها الإصلاح السياسيّ الشامل الذي يفتح الفرص أمام الإصلاح الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

لكن تبقى المشكلة الأكثر تعقيداً حتى ولو اتّفقنا مع هذا التحليل وهي: كيف يُمكن إحداث الإصلاح؟ هل يأتي من الخارج أم سيبقى التعويل على أن يأتي الإصلاح من الداخل، أي من جانب نظم الحكم القائمة المتهمة أميركياً بأنها المسؤولة عن تردّي الأوضاع إلى هذا الحدّ؟

لقد أثار هذا السؤال جدلاً واسعاً منذ تبني الولايات المتحدة دعوة التغيير الديمقراطي بين قطاع واسع متشكك في جدية النيات الأميركية للتغيير، وبين مؤيدٍ لمجرد الدعم من الخارج لإحداث التغيير الديمقراطي عندما يكون التغيير من الداخل مستحيلاً أو متعزلاً.

وعلى الرغم من ذلك فإنَّ مطالب التغيير والإصلاح الديمقراطي فرضت نفسها بضغوطٍ من عواملٍ داخليةٍ عديدةٍ خاصةً في كلِّ من الكويت والبحرين اللتين تصدَّرتا التفاعلات الساخنة للتحوُّل الديمقراطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكنَّ تجرُّ الحراك الثوري العربي ابتداءً من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ في تونس، وامتداده إلى مصر، ومنها إلى العديد من الدول العربية، أخذ يفرض حتمية التغيير في ظلِّ نجاح شعوبٍ عربيةٍ في إسقاط نظم حُكمٍ لا تريدها، وفرض إرادتها في اختيار نظام الحكم الذي تريده على الرغم من تعثر هذه الشعوب في تحقيق هذه الرغبة في معظم دول ما سميَّ بـ "الربيع العربي".

### ٣- الظهور القوي للنفوذ والقوة العسكرية والسياسية الإيرانية

كانت دول الخليج تحلم أن يؤدي سقوط الخطر العراقي متمثلاً في نظام حكم البعث برئاسة صدام حسين من خلال القوة العسكرية الأميركية والبريطانية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في الخليج، لكنَّ إسقاط الخطر العراقي كسر الحائط الفولاذي العربي الذي كان يمثله نظام صدام حسين أمام المارد الإيراني وحوَّل العراق إلى منطقة نفوذ إيراني مطلقٍ على حساب النفوذ الأميركي خاصةً بعد الانسحاب الأميركي من العراق، وقبله في ظلِّ التوافق الإيراني- الأميركي داخل العراق على تقاسم النفوذ، وما أدى إليه ذلك من إغراء إيران بأن تتوسَّع في نفوذها داخل دول مجلس التعاون الخليجيِّ وخاصةً في البحرين والكويت والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في محاولةٍ لفرض منطقة نفوذٍ شيعيةٍ على الضفة الغربية من الخليج العربي بعد أن أصبحت طهران تهيمن على القرار السياسي داخل بغداد ضمنَّ معادلة حكم فرضتها خريطة توازن قوى جديدة طائفية بتوافق أميركي - إيراني.

لقد كان الحديث عن وجود مشروعٍ إيرانيٍّ في العراق ولا يزال، قرين مراحلٍ مختلفةٍ مرَّت بها العلاقات الإيرانية - العراقية بين صعودٍ وهبوطٍ، بين نجاحاتٍ وانتكاساتٍ. وفي كلِّ هذه المراحل

كان لإيران في العراق مشروعها الذي يُعبّر عن خصوصية كلّ مرحلةٍ من تلك المراحل: ابتداءً من غزوِ الشاهِ إسماعيلِ الصفويِّ للعراق واحتلاله بغداد عام ١٥٠٨ م، مروراً بعهدِ نادر شاه، ثمَّ عُهودِ الدولةِ القاجاريةِ ثمَّ الدولةِ البهلويةِ، وقيامِ الجمهوريةِ الإسلاميةِ على أنقاضِ إمبراطوريةِ محمد رضا بهلوي في فبراير/ شباط ١٩٧٩.

في كلّ تلك المراحل كان المشروع الإيراني الخاصُّ بالعراق يُعبّر عن مصالحٍ محدّدةٍ مرتبطةٍ بخصوصيّةِ كلّ مرحلةٍ، والآن وبعد الاحتلال الأميركي للعراق، وابتداءً من يوم سقوط حكم حزب البعث في ٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٣، نستطيع أن نتحدّث عن مصالحٍ إيرانيةٍ جديدةٍ أفرزها واقعُ الاحتلال الأميركي للعراق، و منها تتبلور معالم المشروع الإيراني الجديد في العراق، وهى التي حدّدت مجملَ السياساتِ الإيرانيةِ الراهنةِ الخاصّةِ بالعراق، التي تُكوّن المشروع الإيراني الراهن في بلاد الرافدين.

هذه المصالحُ الإيرانيةُ في العراق تتنوّع بين مصالحٍ عليا وأخرى فرعيّة. ونستطيع أن نحدّد المصلحة الإيرانية العليا في العراق والتي لها الأولويّة على ما عداها من مصالح في الحيلولة دون ظهور العراق كتهديدٍ جديدٍ لإيران، سواءً كان ذلك في صورةٍ عسكريةٍ أو سياسيةٍ أو أيديولوجيةٍ، وسواءً كان من خلال إخفاقه (سقوطه في حربٍ أهليةٍ أو نشوءِ كردستان عراقيٍّ مستقلٍّ مصحوبٍ بملاساتٍ ضخمةٍ للأقليةِ الكرديةِ الإيرانيةِ)، أو نجاحه (توحّده كديمقراطيةٍ بديلةٍ أو نموذجٍ دينيٍّ يُناشدُ المواطنين غير الموالين الذين يعيشون في إيران). وبناءً على ذلك يمكن القول إنّ إيران مصمّمةٌ على الاحتفاظ بوحدة أراضي العراق بتجنّب عدم الاستقرار الشامل، والتشجيع على وجود حكومةٍ صديقةٍ يسيطر عليها الشيعة الموالون ل طهران، والأهمُّ من ذلك، الإبقاء على الولايات المتحدة منشغلةً في وضعٍ حرجٍ بالمأزق العراقيّ كي لا تتفرّغ لتصفية حساباتها مع إيران.

هذا النوعُ من الإدراكِ الإيرانيِّ للمصالح في العراق ساهم في بلورة إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد هي: التشجيع على ديمقراطية الانتخابات (كوسيلة لإنتاج الحكم الشيعيِّ)، والترويج لخلق درجةٍ ما من الفوضى البناءة بحيث تكون سهلة الانقياد (وذلك لإحداث اضطرابٍ مُطوّلٍ ولكن تمكن السيطرة عليه)، والاستثمار في سلسلةٍ واسعةٍ من الفاعلين المتنوعين الذين كثيراً ما يكونون منافسينَ (لتقليل المخاطر إلى الحدِّ الأدنى في أيّة نتيجةٍ يمكن تصوّرها).

هذه الإستراتيجية نجحت بدرجة كبيرة في العراق، خاصة مع الانسحاب الأميركي منه، حيث أصبحت إيران الأقرب في التأثير على القرار السياسي العراقي من أي طرف آخر، لكن الأهم هو أن النفوذ الإيراني في العراق أخذ يمتد خارجة في الخليج وفي سورية، واليمن. وهناك من يرجح إمكانية أن يتحوّل العراق إلى ركيزة إقليمية للنفوذ الإيراني في حالة سقوط نظام بشار الأسد الحليف في سورية وما يمكن أن يستتبعه هذا السقوط من آثار سلبية على "حزب الله" وسلاح المقاومة ودورها داخل لبنان.

#### ٤ - فرض نظام جديد للأمن الخليجي

سعت الولايات المتحدة منذ احتلالها للعراق لتوظيف هذا الاحتلال لفرض نظام أمن إقليمي جديد في الخليج يتوافق مع مجمل المصالح والأهداف والدوافع الأميركية من غزو العراق دون أي حساب لدول المنطقة ومصالحها.

إنّ نظام الأمن الإقليمي الجديد، الذي أرادت الولايات المتحدة صياغته، ظلّ متوقفاً بدرجة أساسية على مستقبل التفاعلات التي تحدث في العراق، ومدى قدرة الولايات المتحدة على خلق نفوذ سياسي - عسكري أميركي في العراق، لخلق واقع أمني جديد في المنطقة. بهذا المعنى كان المتصور أن عملية إعادة بناء النظام الأمني الإقليمي في الخليج سوف تأخذ في حسابها مجموعة من الحقائق الجديدة وهي:

الأولى: هي أن إسقاط الأميركيين لنظام صدام حسين واحتلالهم العراق يتضمن سقوطاً موازياً للنظام الأمني الخليجي الذي فرضته الولايات المتحدة على المنطقة منذ قيادتها لحرب الخليج الثانية.

الثانية: أن الولايات المتحدة التي اعتقدت أن حرب الخليج الثانية مرحلة فاصلة في التاريخ الأميركي، وفي الدور الأميركي العالمي، لن تتراجع عن سياسة تكثيف الوجود العسكري الأميركي في الخليج بعد تمكّنها من إسقاط نظام صدام حسين وفرض الاحتلال الأميركي على العراق.

كان هذا يعني أنّ أيّ نظامٍ أمنيٍّ جديدٍ في الخليج سوف يقوم في الأساس بمبادرةٍ وبجهد أميركيين ، وأنّ الجديد في النظام الأمنيّ الخليجيّ لمرحلة ما بعد الاحتلال الأميركيّ للعراق سينلخّص في النتائج التي أفرزتها تجربة الغزو الأميركيّ - البريطانيّ للعراق، والتطوّرات التي لحقت بالدور الأميركيّ في الخليج، والعلاقات الأميركيّة - الخليجيّة منذ تفجيرات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١.

الثالثة: أنّ بناء النظام الأمنيّ الجديد في الخليج سوف يجري في ظروفٍ غير مواتيّةٍ للأطراف المحليّة في إقليم الخليج (إيران ودول مجلس التعاون والعراق) وفي ظروفٍ عجز النظام العربيّ شبه الكامل. وهذا يعني أنّ النظام الجديد سوف يعكس، في الأساس، مصالح الطرف القويّ في معادلة الأمن الخليجيّ وهو الولايات المتّحدة، وأنّ النظام الأمنيّ الخليجيّ الجديد لن يتوافق، بالضرورة مع المصالح العربية، تمامًا كما كان الحال بالنسبة للنظام الأمنيّ الذي فرضته الولايات المتّحدة على الخليج بعد حرب الخليج الثانيّة، وهو النظام الذي حرص على توظيف النظام الأمنيّ الخليجيّ لدعم مشروع السلام الأميركيّ - الإسرائيليّ.

إنّ الاستنتار الأميركيّ بالجهد الأكبر لإعادة بناء النظام الأمنيّ الإقليميّ الجديد في الخليج افترض بدايةً ثلاثة أمورٍ هي: (١) أنّ هذا النظام يجب أن يكون الأكثر فعاليّة والأقلّ تكلفةً والأكفأ في تحقيق المصالح الأميركيّة. (٢) أنّ العراق الجديد سيكون محوراً أساسياً في هذا النظام، بما يمكن أن يعنيه ذلك من تأثيراتٍ سلبيةٍ على محوريّة الدور السعوديّ في النظام الأمنيّ الخليجيّ السابق لاحتلال الولايات المتّحدة للعراق. (٣) إنّ النظام الأمنيّ الجديد يجب أن يهتمّ بمواجهة ثلاثة إشكاليّات تُهدّد الاستقرار والأمن الإقليميّ وهي: (١) إشكاليّة الاستقرار في العراق وهي إشكاليّة تتأكّد خطورتها يوماً بعد يومٍ ومع تزايد خطورة عمليّات المقاومة العراقيّة، وإشكاليّة الإيرانيّة بما تعنيه من أدوارٍ إيرانيّةٍ لا ترضى عنها الولايات المتّحدة في العراق والخليج والصراع العربيّ - الإسرائيليّ، زيادةً على أزمة أسلحة الدمار الشامل المتصاعدة بين إيران والولايات المتّحدة، وأخيراً إشكاليّة توتّر العلاقات الخليجيّة على المستوى الشعبي مع الولايات المتّحدة وعلى الأخصّ العلاقات السعودية - الأميركيّة على ضوء خبرة هذه العلاقات خلال الحرب الأميركيّة في أفغانستان ضدّ حركة طالبان وتنظيم القاعدة والحرب ضد العراق

حيث أدركت واشنطن مدى التردد والعزوف الرسمي السعودي لدعم الجهد الأميركي ومدى الرفض الشعبي السعودي لأيّ تعاون مع الولايات المتحدة.

والواقع، أنّ مسألة ترتيب وإعادة تنظيم الوجود العسكري الأميركي في الخليج اعتُقدت واحدة من أبرز الدوافع الكامنة وراء اتخاذ قرار شنّ الحرب الأميركية على العراق ذاتها، حيث سعت الولايات المتحدة إلى الاستفادة من هذه التطورات من أجل إحداث تغيير جذريّ لسياستها في المنطقة، وبالذات في ما يتعلّق بتعديل خطط الوجود الأميركي في الخليج، بحيث يكون العراق الجديد قاعدةً إقليميةً محوريةً للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، مع إمكانية الاستغناء عن انتشار القوات الأميركية في العديد من دول المنطقة الأخرى، وذلك لما يتمنّع به العراق من موقع إستراتيجي مهمّ، وبهدف إنهاء الحساسيات التي يثيرها الوجود العسكري الأميركي في بعض الدول الأخرى بالمنطقة.

## الاستجابات الإستراتيجية الخليجية

هذه الحزمة المكثفة من التهديدات التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجيّ نتيجةً للغزو والاحتلال الأميركي للعراق جاءت ضمن بيئة إقليمية خليجية غير مواتية لبُورَة استجابات إستراتيجية على مستوى تلك التحدّيات، فعندما غزت أميركا العراق كان إقليم الخليج يعاني من "أزمة أمنٍ مزمنة" لها علاقة مباشرةً بهيكلية النظام الإقليمي الخليجيّ والخلل الفادح في توزيع القوة بين الدول الأعضاء، كما يعود أيضاً إلى مستوى القوة في الخليج ونوع تلك القوة، زيادةً على خصوصية السلطة والحكم في دول الإقليم وبالذات دول مجلس التعاون الخليجيّ (النظام الفرعي)، تلك الخصوصية التي تُعرقل بدرجة كبيرة كلّ فرص التأسيس لأمنٍ جماعيّ يضم دول المجلس، و فرض تأسيس أمنٍ جماعيّ خليجيّ يضمّ الدول الأعضاء في النظام الإقليمي الخليجيّ.

فالنظام الإقليمي الخليجيّ الذي يضمّ ثمانية أعضاء هم "دول مجلس التعاون الخليجيّ لدول الخليج العربية الست + إيران + العراق" يتميزّ بهيكلية تعدّد الأقطاب، ومن ثمّ شيوع التنارع والصراع المستمرّ على الزعامة والقيادة والسيطرة بين هذه الأقطاب، إيران والعراق والسعودية. فهذه الدول الثلاث هي التي تمتلك القدر الأكبر من أنواع القوّة كافّة: البشريّة والعسكريّة والاقتصادية والجغرافية والمعنوية، ويتّسم توزيع القوّة بين هذه الدول الثلاث بقدرٍ من التوازن، أو أقرب إلى التوازن، مع تمايزٍ ما لهذه أو تلك من الدول الثلاث في بعض أنواع القوّة عن غيرها.

ولأسف الشديد أدارت الدول الكبرى الثلاث، وبالذات كلّ من إيران والعراق القوّة داخل النظام بصورةٍ غير تكافليّة واستعلائيّة وتسلطيّة من ناحية، كما أدارت القوّة في ما بينها بصورةٍ صداميّةٍ وصراعيّةٍ. وكانت النتيجة الحتمية هي أنّ الدول الصغيرة، كما هي عادةً تلك الدول في كلّ أقاليم العالم، وجدت نفسها مضطّرةً إلى التعاون مع قوّةٍ أو قوَى خارجيّةٍ لموازنة الخلل في توزيع القوّة داخل النظام ولتحقيق الحماية من نفوذ وسيطرة القوة الإقليمية الكبرى ذات النوازع الاستعلائيّة. من هنا برز الخلاف التاريخيّ الشديد بين الدول الكبرى في النظام، وخصوصًا إيران ودرجةً ما العراق، وبين الدول الصغرى حول دور القوى الخارجيّة في النظام. فالقوى الصغرى حريصةٌ دائمًا على وجود هذه القوى لتحقيق الحماية اللازمة وتعويض الخلل في توازن القوّة وسوء استخدامها داخل النظام، في حين أنّ القوى الكبرى ترفض ذلك وتعتقده انتقاصًا من سيادتها واعتداءً على مصالحها.

كان الموقف الإيرانيّ من هذه القضية هو الأكثر تشدّدًا، فدراسةً وتحليلٌ الدبلوماسيّة الإيرانيّة في الإقليم، وعلى مدى العصور المختلفة تؤكّد أنّ إيران دائمًا ترفض أيّ وجودٍ أجنبيّ في الخليج، وترى أنّ الأمن الخليجيّ يجب أن يكون خليجيًّا صرفًا، ولا دور فيه للقوى الخارجيّة، وتنتهم الدول الصغيرة، بأنّها المسؤولة عن "عولمة الأمن في الخليج" وجعله أمنًا مخترقًا من الخارج، دون اهتمامٍ أو اكتراثٍ بالمسؤولية الإيرانيّة في تقايم هذه الظاهرة.

على الجانب الآخر من خصائص النظام، أيّ ما يتعلّق بمستوى القوّة ونوعها داخل النظام، نجد أنّه فاقم هو الآخر من هذه القضية أيّ قضية كون الأمن الخليجيّ مخترقًا من الخارج، وفاقم أيضًا من الخلاف الشديد بين الدول الثماني، أعضاء النظام على دور القوى الخارجيّة في هذا



الأمن، فالنظام الإقليمي الخليجيّ يتميزّ بأنه يتفوّق بدرجةٍ عاليةٍ في امتلاك قُوّة جيوسراتيجيةٍ واقتصاديةٍ لا تُوازنها قُوّة عسكريةٌ قادرةٌ على المحافظة على هاتين القوتين.

ضَعَف القُوّة العسكريّة في النظام والتنازع حول الأمن داخلَ الإقليم جعلاه قابلاً للاختراق الخارجيّ إن لم يكن مستعدّاً ومهيئاً له.

وجاءت الأحداث الكبرى أو الحروب الكبرى في الخليج "الحرب العراقيّة - الإيرانيّة ١٩٨٠ - ١٩٨٨، والاحتلال العراقيّ للكويت عام ١٩٩٠، وحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، ووضع العراق تحت الحصار، ثم غزوه واحتلاله عام ٢٠٠٣"، لتفرض واقعاً جديداً للأمن الخليجيّ باتجاه المزيد من العسكرة.

فقد شهد الخليج ما عُرف بـ "عسكرة الأمن" ابتداءً من عام ١٩٨٧ عندما بدأت الأساطيلُ تدخلُ إلى الخليج في ذروة الحرب العراقيّة - الإيرانيّة لحماية ناقلات النفط وتأمين تدفّقه بالكميّات المطلوبة والأسعار المناسبة، وبعد أن كان الأمن في الخليج خاضعاً لما يسمّى بـ "مثلث علاقات الهيمنة" بين إيران والعراق والسعودية طوال عقدي السبعينات والثمانينات، بدأ يشهد أنواعاً جديدةً من الأنماط التفاعليّة، أي ما أخذ يُعرف بـ "مستطيل التوتر" بدخول الولايات المتّحدة إلى منظومة الأمن الخليجيّ طرفاً أساسياً وفاعلاً بعد دورها في قيّادة التحالف الدوليّ في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وبعد توقيعها اتفاقياتٍ دفاعيّةٍ وأمنيّةٍ مشتركةٍ ثنائيّةٍ مع كلّ من الدول السنتّ، أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

في ظلّ تلك الصيغة الأمنيّة، "مستطيل التوتر" كانت أغلبُ التفاعلات داخلَ النّظام الإقليميّ الخليجيّ تفاعلاتٍ صراعيّةٍ باستثناء العلاقة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة والولايات المتّحدة، فالعلاقة بين إيران والعراق صراعيّةٌ، والعلاقة بين إيران ومجلس التعاون العلاقات أغلبها صراعيّةٌ، والعلاقات بين مجلس التعاون والعراق أغلبها صراعيّةٌ، والعلاقات بين إيران والولايات المتّحدة صراعيّةٌ، والعلاقات بين العراق والولايات المتّحدة صراعيّةٌ.

وجاءت خصوصية نُظُم الحكم لِتحوّل دون التمكن من إنجاح تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة الذي تأسّس عام ١٩٨١ لمواجهة خطر الحرب العراقيّة - الإيرانيّة على الدول العربيّة الخليجيّة الأخرى إذ لم يستطع المجلس على مدى كلّ تلك السنوات أن يتحوّل إلى "تجمّع أمنيّ"

"Security Community" قادرٍ على موازنة القوتين الإيرانية والعراقية لأسبابٍ كثيرةٍ فَرَضَتْ التفرُّد في أداء الوظيفة الأمنيةً بحدودها الوطنية الخاصة بكلِّ دولةٍ على حدةٍ، دون طموحٍ أو رغبةٍ في القيام بتأسيس أمنٍ جماعيٍّ يضمُّ الدول الست، أعضاء المجلس في كيانٍ مندمجٍ عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، ودون قدرةٍ على المشاركة في تأسيس منظومةٍ أمنٍ جماعيٍّ إقليميٍّ مشتركٍ بين القوى الثلاث الأعضاء في النظام الإقليميِّ الخليجيِّ: إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجيِّ.

من جملة الأسباب التي حالت دون ذلك الخصوصية المتعلقة بالسلطة وتلك الخصوصية المتعلقة بالعلاقة مع الولايات المتحدة خاصةً والدول الغربية عامةً، وهذه الخصوصية ناتجةٌ من وجود قناعةٍ عند قطاعٍ كبيرٍ من النخب الخليجية الحاكمة بضرورة "عولمة أمن الخليج" أو جعله معولماً نظرًا لأنَّ الخليج هو الآن أهمُّ مخازن النفط والغاز في العالم، أيُّ أنه مصدر الطاقة الأساسيِّ وحماية أمنه يجب أن تكون مسؤوليةً عالميةً.

فمجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يؤسس إلَّا كمرجعيةٍ استشاريةٍ ليست لها أيُّ سلطةٍ تعلق سلطات الدول الأعضاء. فالمجلس حسب وثائقه، وبالذات الوثيقة التأسيسية، مجلسٌ استشاريٌّ لا يملك القدرة على إصدار قراراتٍ، ولكنَّه يصدر توصياتٍ لا تتحوَّل إلى قراراتٍ إلَّا بعد صدورها من المؤسسات الوطنية لكلِّ دولةٍ تقبل بتلك التوصيات؛ أيُّ أنَّ توصيات المجلس تفتقد إلى الإلزام، كما أنَّ التصويت يكون بالإجماع على هذه التوصيات، ما يعني أنَّ كلَّ دولةٍ تتمتع بحقِّ الاعتراض (الفيتو). وليس للمجلس رئيسٌ كي تبقى سيادة كلِّ دولةٍ هي السيادة العليا التي لا تمسُّ. فالرئيس يكون رئيسًا للدورة فقط، ومن ثمَّ فهو لا يملك صفة تمثيل المجلس.

أمَّا دول المجلس فإنَّها تعاني من جملة تناقضاتٍ وإشكالياتٍ بنيويةٍ متعلِّقةٍ بطبيعة السلطة السياسية وتلك الثقافة المتعلقة بالسلطة السياسية التي لا تتماهى وفكرة التجمُّع والاتحاد والأمن الجماعيِّ، ولا تؤهِّل أبدًا لاتحادٍ خليجيٍّ ينهض بالمجلس أو يكون بديلًا له، أو يؤسس لـ "تجمُّعٍ أمميٍّ" يضمُّ دول المجلس ويحوِّله إلى كتلةٍ قويةٍ عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، قادرةٍ على موازنة القوتين الأخرين في النظام الخليجيِّ إيران والعراق ويحدِّ من أهمية أو ضرورة البحث عن موازنٍ وداعمٍ خارجيين لمواجهة التحديات.

فالنظم الحاكمة، كنظمٍ عائليةٍ وراثيةٍ، لا تحكم البلاد فقط بل تكاد "تملكها"، ولا تتعامل مع سكّانها إلا رعايا؛ والثقافة السياسية لا تُعَلِّي من قيمة مبدأ "المواطنة المتساوية"، ولا المشاركة الشعبية في الحكم. وليست الدساتير، إن وُجِدَت، إلا منحةً من الحاكم، ملكاً كان، أو أميراً أو رئيساً. وهذا كله يصبُّ في خانة حرص الحكّام الشديد على احتكار السلطة والثروة، ومن ثمّ فإنّ الحرص على هذا الاحتكار يعوق دائماً أيّ فرصةٍ للاندماج أو للاتحاد، أو لتطوير هيكلية مجلس التعاون إلى صيغةٍ أرقى تكون قادرةً على تأسيس خياراتٍ إستراتيجيةٍ أمنيةٍ لمواجهة التحديات، كما أنّ تهميش الدور الشعبيّ في الحكم يحول أيضاً دون تشكيل جيشٍ خليجيٍّ موحّدٍ، على نحو ما حدث في أعقاب تحرير الكويت من الاحتلال العراقيّ عام ١٩٩١ حسب ما كان مقرّراً. وجاء الاعتماد المفرط على الموازن الخليجيّ كداعمٍ للسلطة في الداخل أولاً وكحامٍ للأمن الوطنيّ من ناحيةٍ ثانيةٍ ليقرّم من دوافع الانخراط الحقيقيّ في خياراتٍ إستراتيجيةٍ أمنيةٍ جماعيةٍ، وأبقى على الصيغة التي تأسّست عقب تحرير الكويت من الاحتلال العراقيّ كما هي. وهى الصيغة التي أفشلت فرصة تأسيس أمنٍ جماعيٍّ خليجيٍّ لدول المجلس كما أفشلت فرصة ربط الأمن الخليجيّ بالأمن القوميّ العربيّ بإسقاط صيغة "إعلان دمشق" من كلّ الحسابات حيث أخذ بصيغةٍ واحدةٍ أو بخيارٍ إستراتيجيٍّ واحدٍ فرضه الأميركيون، وهى بناء القدرات العسكرية لكلّ دولةٍ من دول المجلس على حدة، مع توقيع اتفاقياتٍ دفاعيةٍ وأمنيةٍ ثنائيةٍ بين كلّ دولةٍ مع الولايات المتّحدة. لكنّ الخليج يشهد الآن مرحلةً جديدةً تقوده في اتجاه الغموض أو عدم اليقين بديلاً لـ "الأمركة" في ظلّ تطوّراتٍ مهمّةٍ نوجزها في ما يلي:

١. تعثّر المشروع الأميركيّ في العراق، والفشل الأميركيّ في فرض هذا المشروع وتنامي دعوة الانسحاب من العراق أميركياً وعالمياً وإقليمياً وعراقياً. حيث ينتهي الوجود العسكريّ الأجنبيّ تماماً من العراق مع نهاية عام ٢٠١١ وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس الأمن. فالانسحاب الأميركيّ من العراق يفتح المجال أمام غموضٍ مكثّفٍ بالنسبة لمستقبل الأمن الإقليميّ في الخليج على ضوء حدود الانسحاب الأميركيّ. هل سيكون من العراق فقط أو من مناطقٍ أخرى، أم سيزداد كثافةً في بعض مناطقه خاصّةً في الخليج؟، وعلى ضوء أيّ عراقٍ سيظهر في المنطقة بعد هذا الانسحاب الأميركيّ هل هو عراقٌ عدوانيٌّ متطلّع للصراع حول الهيمنة أم عراقٌ متعاونٌ؟.

٢. دخول حلف شمال الأطلسي "الناطو" إلى معادلة الأمن في الخليج وتنامي دور الحلف في المنطقة وبالذات ابتداءً من موافقة أربع دولٍ من أعضاء مجلس التعاون الخليجيّ: الكويت والإمارات وقطر والبحرين على ما يعرف بـ "مبادرة إسطنبول" للعام ٢٠٠٤، وما يفرضه التوقيع على هذه المبادرة من "شراكة إستراتيجية خليجية - أطلسية".

٣. الصراع المتنامي على زعامة النظام العالميّ ودخول شركاءٍ جُددٍ لديهم القدرة على المنافسة على هذه الزعامة، بما يعني تراجع ظاهرة الأحادية القطبية العالمية تحت زعامة الولايات المتّحدة الأميركيّة، الرفض الروسيّ المتصاعد للهيمنة الأميركيّة العالمية، وتصدّي روسيا لمشروع الدرع الصاروخية الأميركيّة على حدودها في شرق أوروبا، والاعتراف الأميركيّ المتنامي بالقوانين الصينية والهندية عبر مشروعات تعاونٍ مشتركةٍ مختلفةٍ اقتصاديةٍ ونوويةٍ وسياسيةٍ، تؤكّد هذا الاتجاه الذي سيغيّر، في حالة حدوثه، من هيكلية قيادة النظام العالميّ، ومن أنماط التفاعلات على مستوى قيادة النظام وصراعاتها المتبادلة على الهيمنة في المناطق الإستراتيجيةّ من العالم خصوصاً الخليج.

٤. تصاعد الأزمة الإيرانيّة- الأميركيّة حول البرنامج النوويّ واحتمالات تورّط الولايات المتّحدة في حربٍ ضدّ إيران، وما يمكن أن تؤدّي إليه مثل هذه الحرب من تأثيراتٍ سلبيةٍ سواءً على الجانب الإيرانيّ أو الخليجيّ أو الأميركيّ، وبالذات في ظلّ الأداء الأميركيّ المتعثّر في الحرب الدائرة في العراق.

إنّ تداعيات حلّ أزمة البرنامج النوويّ الإيرانيّ لا تتوقّف فقط على حالة الحلّ العسكريّ، بل إنّ الحلّ السلميّ أيضاً سوف تكون له تداعياته. فإذا كان الحلّ العسكريّ سيدمرّ الكثير من قناعات التعايش والتعاون وسيطلق عنان الفوضى وعدم الاستقرار في كلّ الإقليم، فإنّ الحلّ السلميّ التفاوضيّ أو الدبلوماسيّ سوف تكون له هو الآخر تداعياته، إذا أخذنا في الحساب محتوى "حزمة الحوافز السخية" التي سبق أن عرضتها مجموعة دول "١+٥" (الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا) على إيران، فهذه الحزمة تتضمّن إغراءاتٍ هائلةً لإيران؛ منها تأمين دورٍ إيرانيّ مهمّ في شأن الأمن الإقليميّ في الخليج والعراق، وتأمين النظام الحاكم في إيران، وإمداد طهران بمصادر قوّة اقتصاديةٍ، وتكنولوجيةٍ، ونوويةٍ سلميةٍ. وهي حزمةٌ

ماتزال مطروحةً حسب نتائج الدورة الجديدة لاجتماع مجموعة دول ١+٥ مع إيران في كازاخستان في فبراير/ شباط ٢٠١٣.

إنّ حزمة الحوافز هذه أثارت ذعراً لدى أوساطٍ عربيةٍ خليجيةٍ على نحو ما جاء على لسان الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية البحرين على هامش مشاركته في أعمال الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨ بدعوته إلى ضرورة المشاركة العربية في المحادثات الأميركية - الإيرانية المتعلقة بالمنطقة، وقوله: "نريد أن نعرف ما يجري لأننا جيران إيران، نحن أهل الجيرة مع إيران في المنطقة، إذا لم نكن نعلم ما يجري فكيف يكون لنا دورٌ؟، كيف سنضع مطالبنا على الطاولة؟".

هذه التطورات الأربعة من شأنها أن تضع نهايةً عمليةً لمرحلة "أمركة" الأمن في الخليج، وتفتح المجال لمرحلة أخرى جديدةٍ ماتزال غير محدّدة المعالم في ظلّ تعدّد الرؤى والاجتهادات المختلفة الرامية إلى التوصل إلى صيغةٍ أكثر كفاءةً وفعاليةً في ضمان الأمن في الخليج. فهناك رؤى واجتهادات أميركيةٍ عديدةً بهذا الخصوص، وهناك رؤى أوروبيةٍ وأخرى أطلسية، وإيران اجتهاداتها البارزة والواضحة بهذا الخصوص، لكن الأهم، ضمن هذا كلّ، هو رؤى دول مجلس التعاون الخليجي، فهي التي سوف ترجّح أنّ من هذه الصيغ المعروضة سوف تحظى بالقبول أولاً، وبالجدية والالتزام ثانياً، فضلاً عن تمتّعه بالكفاءة والفعالية.

لقد بات أخذ كلّ هذه الحقائق والتطورات في الحساب ضرورياً، عند البحث في خياراتٍ إستراتيجيةٍ بديلةٍ للخيار الراهن، القائم على التنسيق الأمني بين دول مجلس التعاون والتعويل الكامل على الحليف الأميركي، مع تعاون أربعة دولٍ من دول المجلس مع حلف الناتو وفق "مبادرة إسطنبول"، لتجنّب مخاطر مصادر التهديد المستحدثة . و للأسف، لا يوجد الآن غير بعض الإرهاصات المحدودة، ومن أبرزها دعوة الأمير خالد بن سلطان آل سعود، مساعد وزير الدفاع والطيران المفتش العامّ للشؤون العسكرية بالمملكة العربية السعودية إلى عولمة الأمن في الخليج؛ أي فتح المجال أمام أطرافٍ وقوىٍ دوليةٍ عديدةٍ للمشاركة في تأسيس نظامٍ أمنيّ خليجيّ فعّالٍ، انطلاقاً من قناعةٍ مؤدّاه أن أمن منطقة الخليج هو أمن العالم كلّ، ولذلك فإنّ مسؤولية تحقيق هذا الأمن هي مسؤولية كلّ القوى الدولية صاحبة المصلحة في استقرار هذا الأمن؛ ومنها أيضاً دعوة الأمير تركي الفيصل، رئيس جهاز الاستخبارات السعودية الأسبق وسفير المملكة

العربية السعودية السابق في لندن وواشنطن لبناء "نظامٍ أمنيٍّ جماعيٍّ" لمنطقة الخليج يستوعب كافة دولها، انطلاقاً من الفكرة السابقة ذاتها التي بنى عليها الأمير خالد بن سلطان رؤيته. فالأمير تركي الفيصل رأى هو الآخر أنّ مسألة أمن الخليج مسألةً جماعيةً، وتحقيقه يقع على كافة أطرافه (دون استثناء إيران) مع الوعي بأنّ مسألة تملك إيران للسلاح النووي ليست ضماناً لتحقيق هذا الأمن والاستقرار بل هي مدعاةٌ إلى الدخول في سباق تسلّحٍ، ليس في مصلحة المنطقة أمنياً واقتصادياً. ولذلك ركّز دعوته على ضرورة تأسيس منظمةٍ للأمن والتعاون في المنطقة تستوعب، إضافة إلى دول مجلس التعاون، ودول الخليج والجزيرة العربية الأخرى (واضح أنّ المقصود هنا هو إيران والعراق واليمن)، كلاً من مصر، وتركيا، وباكستان، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والهند، والصين. ويكون من مهامّ هذه المنظمة معالجة قضايا عدم الاستقرار في المنطقة.

جاءت هذه الفكرة امتداداً لاجتهادات مفكرين خليجيين طالبت باتّباع نهج "اتفاق هلسنكي" للأمن والتعاون الأوروبي بتأسيس "المنظمة الخليجية للأمن والتعاون" بمشاركة أطراف متعدّدة خليجية وعربية ودولية، والتزاماً بحزمة المبادئ التي يجب أن تحكم عمل هذه المنظمة وهي: احترام وحدة الكيان السيادي لكلّ دولةٍ مشاركةٍ، واحترام حدودها القائمة، والامتناع عن التدخّل في الشؤون الداخلية، وحلّ الخلافات بالطرق السلمية، ومراعاة حقوق الإنسان وحياته الأساسية كحرية الفكر والضمير والمعتقد، بحيث يطمئن الجميع ولا تبقى شبهة صفقات ثنائية بين أطرافٍ على حساب أطرافٍ أخرى.

وجاء الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية البحرين ليدفع بهذا الفهم خطواتٍ وربما قفزاتٍ متسارعةً نحو الأمام، بدعوته إلى تأسيس منظمةٍ إقليميةٍ للأمن، بحيث "تضمّ الجميع" وأنّ "تتجاوز الأعراق والأديان" وأنّه "على إسرائيل وإيران وتركيا والدول العربية الجلوس مع بعضٍ في منظمةٍ واحدةٍ"، ودفاعه عن هذا الاقتراح الفريد من نوعه والداعي إلى ضمّ إسرائيل إلى هذه المنظمة ارتكز على فكرة وجود هذه الأطراف كلّها ضمن عضوية الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية وقوله: "ألّسنا جميعاً أعضاءً في منظمةٍ، اسمها الأمم المتحدة، أنشئت على أساسٍ عالميٍّ؟، لماذا ليس على أساسٍ إقليميٍّ؟".

هذا القفز في الهواء بالدعوة إلى إشراك إسرائيل في منظمة إقليمية للأمن والتعاون، مع تركيا وإيران ودول عربية، فجر موجة من الانتقادات سواء داخل البحرين أو خارجها، لكنه كان أيضاً أول دعوة إلى إدخال تركيا في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي.

أدت هذه الاجتهادات في النهاية إلى عرض دول مجلس التعاون الخليجي اقتراحاً محدداً لتركيا للبدء في تأسيس علاقة تعاونٍ أمنيّ إستراتيجيٍّ ضمن إطار التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك.

فقد وقّعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا على ما سُمي بـ "مذكرة تفاهم تمهّد لعلاقات إستراتيجيةٍ سياسياً ودفاعياً واقتصادياً". وقع على هذه المذكرة كلٌّ من الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، وعلي باباجان وزير الخارجية التركي السابق، على هامش اجتماع المجلس الوزاري الخليجي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، الذي عقد في سبتمبر / أيلول / ٢٠٠٨.

إنّ تصريحات وتعليقات رئيس الوزراء القطريّ، ووزير الخارجية التركيّ كشفت بوضوح أنّ الهدف الأساسي هو التعاون الإستراتيجيّ الدفاعيّ، جنباً إلى جنب مع التعاون الاقتصاديّ في ما يشبه مبادلة الأمن الذي يريده الخليجيون بالاقتصاد الذي يريده الأتراك.

فقد حرص الشيخ حمد بن جاسم على أن يؤكّد على مسألتين هما :

(١) أنّ توقيع المذكرة خطوة على طريق العلاقات الإستراتيجيةّ "، وهي محورية بين دول مجلس التعاون وتركيا".

(٢) أنّ التقارب التركيّ - الخليجيّ "ليست له علاقة بمسألة توازن القوى في المنطقة"، في إشارة إلى تنامي الدور الإيرانيّ، أيّ أنّه "ليس لموازنة القوة الإيرانيّة"، وفرض توازن قوّة جديد، بديلٍ لاختلال التوازن القائم.

وقد أضحي من الواضح الآن أنّ إيران هي مصدر التهديد الأساسيّ ، سواءً بسبب لدورها الإقليمي المتصاعد في أكثر من دولة عربية، خاصّة في العراق وسورية، وتهديدها المتواصل والمتجدد للبحرين، أو بسبب المخاطر المتوقعة لبرنامجها النوويّ ، وتصاعد تهديداتها

العسكريّة الإيرانيّين، ورفض إيران المستمرّ للبحث في حلّ جذريّ لمشكلة احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث. ومن الواضح أيضاً أنّ فكرة ربط الأمن الخليجيّ بالأمن العربيّ ليس لها وجود، وليس هناك جهد حقيقيّ يُبذل في هذا الاتجاه.

بهذا المعنى يمكن القول إنّ دول مجلس التعاون الخليجيّ أمام طريقٍ مسدودٍ في ظلّ متغيّرين اثنين هما:

(١) احتمال حدوث تقاربٍ إيرانيّ - أميركيّ، سواءً على صعيد أزمة البرنامج النوويّ الإيرانيّ، أم الأزمة السورية.

(٢) الإسراف الخليجيّ في عداء إيران دون امتلاك بدائلٍ جادّةٍ لتحالفاتٍ بديلةٍ على المستويين العربيّ والإقليميّ، مع غياب الدور المصريّ، ودون الانخراط في مشروعٍ وطنيٍّ للإصلاح السياسيّ الداخليّ، ودون التفكير الجادّ في تفعيل دعوة تأسيس اتّحادٍ خليجيّ سبق أنّ جاءت على لسان العاهل السعوديّ الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ عامين، وهو الاتّحاد الذي يمكن أن يكون البداية الحقيقية لبلورة خيارٍ إستراتيجيٍّ خليجيٍّ يبدأ بالاعتماد على الذات ويؤسّس لأمنٍ تعاونيٍّ إقليميٍّ، يضمّ دول المجلس وإيران والعراق واليمن مع شراكةٍ مصريةٍ وتركيةٍ، ضمن صيغةٍ بديلةٍ للأمن الإستراتيجيّ الذي كُتف من الاعتماد على الخارج، وسرّع من وتيرة الإنفاق العسكريّ، وزاد من العداء المتبادل مع إيران دون أن يؤسّس لأمنٍ حقيقيٍّ تكون الشعوب طرفاً أساسياً فيه.